

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
مديرية إدارة الوسائل

تعليمية رقم 02 مؤرخة في 24 أفريل 2002
تعلق بتسيير الخدمات الإجتماعية .

24 أفريل 2002

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

مديرية إدارة الوسائل

رقم :211.../م.إ.و/2002

الجزائر : 27 أفريل 2002

إلى السيدات و السادة رؤساء مؤسسات
التعليم العالي و البحث العلمي .

الموضوع : تبليغ تعليمية حول تسيير الخدمات الإجتماعية .
المرفقات : التعليمية رقم 02 المؤرخة في 24 أفريل 2002 تتعلق بتسيير الخدمات الإجتماعية
للسيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي .

يشرفني أن أوافيكم للإطلاع و التطبيق بالتعليمية رقم 02 المؤرخة في 24 أفريل 2002
للسيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي و المتعلقة بتسيير الخدمات الإجتماعية على
مستوى مؤسساتكم .

و عليه ، أطلب منكم إعطاء التعليمات اللازمة لمصالحكم قصد تجسيدها في الميدان و موافاتي
بكل ما ترونه مفيدا و مثريا حول الموضوع .

تقبلوا مني أسى عبارات التقدير و الإحترام .

عن الوزير و بتفويض منه
مدير إدارة الوسائل

محمد الشريف صابه



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تعليمية رقم 09... مؤرخة في 24 أبريل 2002...، تتعلق

بتسيير الخدمات الإجتماعية .

المرجع :

- المرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 15 ماي 1982.
- المرسوم رقم 82-303 المؤرخ في 11 سبتمبر 1982.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-187 المؤرخ في 06 جويلية 1994.
- التعليمية رقم 17 المؤرخة في 31 ماي 1983 لوزارة المالية.

لقد تبين من خلال تقارير مهام الرقابة التي تمت في بعض المؤسسات وكذا من خلال مختلف مراسلات بعض المسيرين المتعلقة بطلب شرح النصوص التنظيمية، أن أسلوب تسيير الخدمات الإجتماعية، في بعض الحالات، غير مطابق لا لروح ولا لشكل النصوص المذكورة أعلاه .
ولهذا، يتضح جليا ضرورة إرسال هذه التعليمية إلى رؤساء المؤسسات تحت الوصاية قصد توحيد تنظيم الخدمات الإجتماعية وكذا طرق تسييرها.

للتذكير فقط ، فإن تمويل ومحتوى و كفاءات تسيير الخدمات الإجتماعية محددة بوضوح في النصوص التنظيمية المشار إليها أعلاه حيث يجب تطبيق الأحكام السارية المفعول كما هي دون اللجوء إلى أي تفسير يخالف روح النص.

إن الاختلافات المسجلة في تفسير النصوص المتعلقة بالخدمات الإجتماعية في بعض المؤسسات أدى، دون شك، إلى حدوث إنحرافات بعيدة كل البعد عن هدف الخدمات الإجتماعية ، التي غالبا ما تقتصر على توزيع علاوات لفائدة العمال ، عوض تنظيم نشاطات وأعمال في الميادين الإجتماعية و الثقافية والصحية.

و منه، يطلب من كل أمر بالصرف القيام بتطهير عملية تسيير الخدمات الإجتماعية الخاصة به وذلك بتصحيح الأخطاء المحتملة و التي تشوب الأعمال المنجزة في هذا الميدان ووضع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في التنفيذ الإجراءات التنظيمية التي نشير إليها فيما بعد.



- ميادين التدخل :

حسب المادة الثانية (02) من المرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 15 ماي 1982، فإن أموال الخدمات الإجتماعية تسمح بتنظيم النشاطات و تقديم الخدمات التي من شأنها تحسين ظروف معيشة عمال وعائلاتهم.

أيضا، يمكن أن تتخذ هذه المساهمة أشكالا متنوعة من المساعدات، الإعانات، الخدمات، لنشاطات... إلخ وهذا لتلبية الحاجيات المعبر عنها من قبل العمال في إطار المحاور التي أشار إليها النص التنظيمي مثل :

- المساعدة الإجتماعية و الطبية .
- إنشاء روضة للأطفال ، وحدائق للأطفال.
- تنظيم نشاطات رياضية، ثقافية ترفيهية وسياحية .
- إنشاء تعاونيات إستهلاكية.

2- عناصر التمويل :

إضافة إلى المساهمة المالية التي تقدمها الهيئة المستخدمة والمحددة حسب الكيفيات المقررة في المادة (08) من المرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 15 ماي 1982 والمكملة بالمادة الثالثة (03) من المرسوم التنفيذي رقم 94-186 المؤرخ في 06 جويلية 1994، يمول صندوق الخدمات الإجتماعية من الإيرادات الواردة من الخدمات التي يقوم بها هيكل التسيير - سلع إستهلاكية موضوعة للبيع - لفائدة مختلف مكونات الأسرة الجامعية و أشخاص آخرين .

عموما، تتمثل هذه الخدمات في إقتراح خدمات مختلفة وكذا توفير سلع إستهلاكية في النوادي و المقاهي و المحلات.... إلخ .

كما يجب أن يقوم هيكل التسيير ، مباشرة ، بتأمين هذه الخدمات وذلك بإستعمال وسائل المؤسسة الموضوعة تحت تصرفه لهذا الغرض، ويتعلق الأمر بجميع الوسائل الضرورية لسير النشاطات بما في ذلك الوسائل المادية، (الأملاك المنقولة والعقارية) و البشرية.

ولقبض و إستعمال عائدات الخدمات الموضوعة للبيع لفائدة الخدمات الإجتماعية، على هيكل التسيير أن يضمن ، مباشرة ، تأدية هذه الخدمات وذلك بواسطة الوسائل الموضوعة تحت تصرفه.



وعليه، يمنع على لجنة الخدمات الاجتماعية اللجوء إلى الممارسات المتخذة في كندا
ومثال المؤسسة إلى العزير والسلام فوائد الكسراء دون أي تدخل منها في أداء الخدمات

3- لجنة الخدمات الاجتماعية :

تُحدد الأحكام الخاصة المحددة في الباب (II) الفصل (II) المادة 21 و ما يتبعها تركيبة لجنة الخدمات الاجتماعية وسيرها.

إذ تم التأكيد ، لاسيما في المادة 21 ، على أنه يجب إنشاء لجنة للخدمات الاجتماعية في كل دائرة وزارية.

وعند إقتضاء الضرورة وما يبررها من خلال أهمية عدد العمال، فإن المادة (21) الفقرة الثانية (02) منها يُسمح بإنشاء عدة لجان في الدائرة الوزارية على أن تكون لجنة واحدة في كل مؤسسة عمومية.

إن النسخة الأصلية للنص باللغة العربية تُبين دون أي لبس أو غموض هذا الإجراء.

المادة 21: يجب إنشاء لجنة للخدمات الاجتماعية في كل وزارة و ولاية و بلدية.

تنشأ لجنة في كل دائرة أو مصلحة أو مجموعة من المصالح أو في كل مؤسسة أو هيئة عمومية عندما تبرر ذلك أهمية عدد العمال.

غير أن وجود صنفين من الموظفين في مؤسساتنا ، صنف الأساتذة وصنف العمال الإداريين، التقنيين و أعوان الخدمة ، قد يجعل الإحتياجات و الإنشغالات الاجتماعية والثقافية مختلفة بين الصنفين عند إعداد برامج نشاطات الخدمات الاجتماعية.

ولهذا ، يطلب بأن يؤخذ بعين الإعتبار هذا الإختلاف مع الحرص على أن يكون في لجنة الخدمات الاجتماعية تمثيل كل صنف من الصنفين (أساتذة وعمال).

× أيضاً، يجب أن يدرج البرنامج العام للجنة الخدمات النشاطات الخاصة التي يمكن لأعضاء اللجنة أن يسجلوها وذلك من أجل أن يستفيد كل الموظفين من الخدمات الاجتماعية دون إقصاء أي أحد.

وبخصوص التغطية المالية للبرامج، على الأمر بالصرف و بالتعاون مع هيكل التسيير و التشاور مع أعضاء لجنة الخدمات الاجتماعية ، تحديد ميزانية اللجنة مع ضمان توزيع عادل بين نشاطات البرنامج المقترح.



ولهذا، يسهر رئيس المؤسسة (الأمر بالصرف) على أن تكون النشاطات التي تمت الموافقة عليها في البرنامج لم تقص أي صنف من الموظفين من الاستفادة من الخدمات الإجتماعية. و من المفيد التذكير على أن لا تتم الموافقة إلا على النشاطات التي تدخل ضمن المجالات المحددة في المادة (03) من المرسوم رقم 82-179.

وقصد تنظيم العلاقات بين أعضاء اللجنة وكذا كفاءات عملها ، لاسيما فيما يتعلق بالإعداد والموافقة على برامج النشاطات، يجب على اللجنة إعداد النظام الداخلي الخاص بها.

4- هيكل التسيير :

X يعين وينصب الأمر بالصرف هيكل التسيير الذي يتشكل لاسيما من مسير وكذا من محاسب معتمد من طرف وزارة المالية / خزينة الولاية حسب نفس الإجراءات المعمول به عند تعيين العون المحاسب للمؤسسة.

إن هيكل التسيير ملزم بمسك المحاسبة طبقاً لمحتوى و القواعد المحددة في التعليم رقم 17 المؤرخة في 31 ماي 1983 لوزارة المالية و يكلف أيضا بتسيير الإعتمادات المالية المخصصة وكذا بتطبيق برنامج نشاطات الخدمات الإجتماعية.

وفي نهاية السنة المالية، يعد المحاسب حساب التسيير السنوي على أن يحقق و يدقق فيه ويصدق عليه محافظ الحسابات المعين لهذا الغرض من قبل لجنة الخدمات الإجتماعية. وبعد المصادقة عليه، ترسل الحصيلة المالية إلى رئيس المؤسسة.

X يعمل هيكل التسيير تحت مسؤولية وسلطة الأمر بالصرف للمؤسسة وله صلاحيات استحداث الموارد المالية كما أن هيكل التسيير عازم على طلبه معاد من كل الصعوبات من طرف لجنة الخدمات الإجتماعية أو من طرف ممثلي العمال بل وحتى من طرف العمال أنفسهم غير أنه، على هيكل التسيير أن يعرض على العمال عن طريق ممثلهم كيفية استحداث الموارد وكذا رخصة إنجاز البرامج المقترحة.

و نظرا للإختلالات الخطيرة التي تميز حاليا تسيير الخدمات الإجتماعية ، فإني أرى كل الإهتمام

للتطبيق العاجل لهذه التعليم

وزير التعليم العالي
و البحث العلمي
عبد الحفيظ
عضو: عمار مسخري

